ميدانيّ.[٢] ولكنّ موقفه هذا جعل من الصعب على ليوتار النيل من هذه الفكرة ككذبة سافرة، وكتلفيق جذري للحقيقة لا تخفى دوافعه، والذي يمكن أن يجد مصداقية له فقط باللعب على جهل وغباء بعض القرّاء من ذوي العقلية المشابهة. نتيجةً لذلك، وحسب ليوتار، يشكّل طرح فوريسون نوعاً من "الظلم" وبشكل رئيسي ضمن صيغ خطابية أو أفعال كلامية محضة، بمعنى أنه يشكل إهانةً للضحايا نتيجةً لتطبيق محظور واحد من ألعاب اللغة (أقصد، الواقعية التوثيقية) على نوع آخر من الخطاب تتموضع فيه ادعاءات الحقيقة المقصودة داخل نظام غير متّسق بكلّيته. وكما يعبّر ليوتار: "إذا كانت ضرورة تكريس واقع الدلالة لجملة معينة تمتدّ لتطال أية جملة أخرى... عندئذ تكون هذه الضرورة سلطوية في جوهرها."[٣] و بكلمات جيفري بينينغتون، ملخّصاً ليوتار:

سيقع المؤرّخون الوضعيون تحت رحمة شخص مثل فوريسون إذا هم تخيّلوا أنّ العدالة تكمن بشكل كلّي في تطبيق القواعد المعرفية في مسائل كهذه. إذا كان التاريخ محض قواعد من هذا النوع فمن الصعب أن تعرف لماذا يُتّهم فوريسون بالظلم.[٤]

كلّ هذا حسن بالقدر الذي يثير فيه نقطةً هامّة ـ مضادّة لسفسطائيين وأيديولوجيين متطرّفين من أمثال فوريسون ـ تكشف بأنّ الحقيقة التاريخية قلّما تأتي (إذا لم يكن من المستحيل) على شكل رزم مضمومة من المعلومات السريعة التي يمكن أن تختبر لاحقاً في ضوء الدليل بطريقة اجرائية مباشرة. هذه تماماً هي الفكرة الوضعية المبسّطة التي فسحت طريقاً، عبر استحالة تطبيقها، لمختلف أشكال التفكير النسبويّ المتطرّف بالظهور. ولكنّ ليوتار يخلط القضية هنا بامتياز عبر افتراضه أنّ المخرج من هذه الإزدواجية المزيفة هو الطريق المؤدّي إلى الحديث مابعد الحداثوي عن "ألعاب اللغة"، "أنظمة العبارة"، "الإختلافات الخطابية"، وما إلى ذلك، واقعاً بذلك في المطبّ النسبوي ثانيةً الذي يفترض أن ادعاءات الحقيقة هي بشكل رئيسي ومحدّد